# العلوم الدلاليّة في التفكير النحويّ والبلاغيّ و أثر ذلك في أصول الفقه وعلوم التفسير

# Semantics in grammatical and rhetorical thinking and impact that in origins of jurisprudence and interpretation sciences

يحيى فائدي*
جامعة منوبة (تونس)

**Yahya Faidi**
University of manouba (tunisia)
Yahiafaidi72@gmail.com

| تاريخ استلام المقال:2022/12/18 | تاريخ القبول: 2022/12/19 | تاريخ النشر:2022/12/31 |
|---|---|---|

**ملخص**

تهدف هذه الورقة البحثيّة إلى تسليط الضوء على العلوم الدلاليّة في الفكر اللغويّ العربيّ وبيان اتصال هذه العلوم بعلوم أخرى قريبة من المجال اللغويّ كأصول الفقه وعلوم التفسير وانطلاقًا من هذا الهدف نطرح في هذا البحث إشكاليتين الإشكالية الأولى تتمثّل في بيان أصالة العلوم الدلاليّة في التفكير النحويّ والبلاغيّ وذلك من خلال عرض الصلة المفهوميّة بين النحو والبلاغة والعلوم الدلاليّة والوقوف على جملة من القضايا الدلاليّة التي استحوذت على التفكير اللغويّ العربيّ. وهي قضية اللفظ والمعنى والعلاقات الدلاليّة وتقسيم الكلام .

والإشكالية الثانية العلاقة بين العلوم اللغويّة وعلوم الفقه والتفسير. هذه العلاقة نتبيّنها مفهوميّا في الترابط بين العلوم الدلاليّة و هذه العلوم . وإجرائيًّا في طرحِ الأصوليين والمفسرين لذات القضايا التي شغلت النحاة والبلاغيين.

وتوصلنا في نهاية بحثنا إلى أنّ النحاة و البلاغيين العرب قسّموا الدلالة إلى دلالة لغويّة و غير لغويّة و

* **المؤلف المرسل:** يحيى فائدي **البريد الإلكتروني:** Yahiafaidi72@gmail.com

العلامة اللغويّة الدالّة تنقسم إلى دالّ و مدلول والعلامة اللغويّة تتصل بالعلامات الأخرى وفق علاقات دلاليّة و تستعمل العلامة اللغويّة في سياقات تداوليّة فتكون خبرا أو إنشاء.كما انتهينا إلى وجودعلاقة متينة تجمع بين العلوم اللغويّة وعلوم الفقه والتفسير.

**الكلمات المفتاحية :** العلوم الدلاليّة؛ التفكير النحويّ؛ التفكير البلاغيّ؛ أصول الفقه؛ علوم التفسير؛ اللفظ و المعنى؛ العلاقات الدلاليّة؛ تقسيم الكلام .

**Abstract**

This research paper aims to shed light on semantics in Arabic linguistic thinking and to show the connection of these sciences to other sciences close to linguistic filed such as the origins of jurisprudence and interpretation sciences and based on this goal this research revolves around two issues

The first issue is to demonstrate the authenticity of semantics in grammatical and rhetorical thinking by exposing the conceptual link between grammar, rhetoric and semantics as well as identifying a range of semantic issues that have taken over Arabic linguistic thinking. It is the issue of "speech" and meaning, semantic relationships and the division of speech.

The second issue is the relationship between linguistic sciences and doctrinal and interpretative sciences, which we understand, as a concept, in the correlation between semantics and legal sciences, and, in application, in the presentation by of these issues that have occupied the minds of grammatology and rhetoric experts.

At the end of our research, we concluded that Arab grammarians and rhetoricians divided the significance into linguistic and non-linguistic signification. The signifier linguistic sign is divided into signifiant and signified. And the linguistic sign relates to others signs according to semantic relationships and the linguistic sign is used in pragmatic contexts so it becomes information or performance .we also finished that there is a strong relationship between linguistic sciences and origins of jurisprudence and interpretation sciences.

**Keywords**: Semantics ; grammatical thinking; rhetorical thinking; origins of jurisprudence; interpretation sciences; speech and meaning; semantic relationships; speech division.

**مقدمة**

هناك داعيان أساسيان لهذا البحث الأول يتمثّل في إهمال الدراسات الدلاليّة التي تؤرخ لتطوّر العلوم الدلاليّة لجهود اللغويين العرب في هذا العلم (الداية، 1983: ص8). و الداعي الثاني مأتاه قراءة مؤلفات الأصوليين والمفسّرين [1] التي تجعلنا نقف على غزارة المادة اللغويّة فيها. فاللغة عامة والعلوم الدلاليّة خاصة مثّلت مدخلا لفهم النصّ المقدّس واستنباط الأحكام الفقهيّة منه (الجطلاوي ،1998: ص 7). لذلك سنسعى في هذا البحث إلى تأصيل الدلالة في الفكر اللغوي العربي و نبيّن ما بين علوم اللغة و البلاغة و الفقه والتفسير من تعالق و سنحاول وفق هذا الإجابة عن الإشكاليات التالية :

- هل اهتمّ اللغويون العرب بالدلالة ؟
- وإذا ما ثبت تفكير القدامى من النحاة و البلاغيين في الدلالة فكيف عالجوا هذه المسألة ؟
- و هل اقتصر النظر في الدلالة على اللغويين أم أن الدلالة مشغل الفقهاء والمفسرين ؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات فإننا سنتبع المنهج التالي:

سنضع عنصرين،الأوّل يتمثّل في بيان أصالة العلوم الدلاليّة في التفكير النحويّ والبلاغيّ مفهوميّا وإجرائيّا. والثاني نسعى من خلاله لإظهار العلاقة بين العلوم الدلاليّة والعلوم الشرعيّة مفهوميّا وإجرائيّا. لنصل في النهاية إلى خاتمة بأهم النتائج التي قادنا إليها البحث فالمصادر والمراجع .

**1.أصالة العلوم الدلاليّة في التفكير النحويّ والبلاغيّ**

[1] نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:
من كتب الأصوليين
الإحكام في أصول الأحكام (للآمدي )
منهاج الوصول إلى علم الأصول (البيضاوي)
من كتب المفسّرين
البرهان في علوم القرآن (الزركشي)
الاتقان في علوم القرآن (السيوطي )


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

نتتبع في هذا العنصر مفهوم الدلالة والمعنى ومنزلة هذين المفهومين في التراث النحويّ والبلاغيّ العربيّ ونُتبع هذا البحث المفهوميّ ببحث إجرائيّ في قضايا دلاليّة حازت مكانة هامة في التراث اللغويّ العربيّ.

### 1.1. الجانب المفهوميّ

نستهلّ مقالنا ببسطٍ مفهوميٍّ للمصطلحات الأساسيّة في القسم الأول من عملنا وهي" العلوم الدلاليّة" و "النحو" و "البلاغة". وليست الغاية إعادة تعريفها أو بيان ما بينها من فروق بل بيان الترابط المفهوميّ بينها.

المصطلح الأول "العلوم الدلاليّة" (Semantics) وهو العلم الذي يدرس المعنى في مختلف أشكال العلامات اللغويّة وغير اللغويّة (عمر، 1975، ص 11). وهذا المصطلح ظهر حديثًا مع ميشال بريال (الداية، 1983: ص6). لكن على حداثة هذا العلم فإن مصطلح "الدلالة" موجود في التراث فقد عرّف التفتازاني الدلالة بأنّها :(( كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدالّ والثاني المدلول والدالّ إن كان لفظًا فالدلالة لفظيّة وإلاّ فغير لفظيّة كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات ودلالة الأثر على المؤثِر كالدخان على النار.[1]))(التفتازاني، 2013: ص507).

هذا التعريف يحدد مكوّنات الدلالة وهي الدالّ والمدلول والعلاقة بينهما هي المنشئة للدلالة. ويُميّز القدامى بين "الدلالة" و" المعنى " . فالدلالة هي الكيفيّة والطريقة لبلوغ المعنى (الجرجاني، د.ت:ص91). و"أصناف الدلالات على المعاني لفظيّة وغير لفظيّة " (الجاحظ، 1998: ص 76). و إذا كانت الدلالة وسيلة فالثاني هو الغاية فالمعنى "ما يقصد بشيء " (الجرجاني، د.ت: ص185).أما المصطلح الثاني فهو "النحو" ((وهو أن تنحو معرفة كيفيّة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب .)) (السكّاكي، 1986: ص 75). فالقوانين الشكليّة غايتها تأدية المعنى والدالّ من "الكلم" يلزم العلم به العلم بشيء آخر هو المدلول أو "أصل المعنى ". فالصلة المفهوميّة بين النحو والدلالة موجودة في الفكر اللغويّ العربيّ وما يؤيّد قولنا تعريف ابن خلدون للنحو :((والذي يتحصّل أنّ الأهمَّ المقدّم منها (علوم اللّسان العربي اللغة النحو و الأدب) هو النحو إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة فيعرف الفاعل من المفعول و المبتدأ من الخبر و لولاه لجهل أصل الإفادة .. فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة إن في جهله الإخلال بالتفاهم جملة.)) (ابن

[1] ذات التعريف تقريبا يورده الشريف الجرجاني في (معجم التعريفات) ص 91

خلدون،1950 :ص 514) . فالوظائف النحويّة حاملة لدلالة في تصوّر ابن خلدون وهو ترجمان الفكر اللغويّ العربيّ. وثالث المصطلحات " البلاغة " ((وهي وضوح الدلالة و انتهاز الفرصة و حسن الإشارة )) (الجاحظ، 1998:ص 88 ). فغاية البلاغة تأدية المعنى. تكون الدلالة بهذا حاضرة في مفهوم النحو والبلاغة فهي حاصلة في ما يسميه عبد القاهر الجرجاني "النّظْم" ((وهو أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو .. فلا ترى كلامًا قد وصِف بصحّة نظم أو فساده.. إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد ..إلى معاني النحو وأحكامه.)) ( الجرجاني ، 1984 : ص 81و83 ).والدلالة الواضحة وسيلة البليغ لإيصال المعنى فهو ((كل من أفهمك حاجته من غير إعادة)) (الجاحظ، 1998:ص 113 ).

ونجمل ما قدمنا في هذا الرسم:

رسم رقم (1)

**2.1. الجانب الإجرائيّ**

بعد أن وضّحنا الأصالة المفهوميّة للدلالة في التفكير النحويّ والبلاغيّ ننتقل الآن لبيان شيء من القضايا الدلاليّة التي فكّر فيها النحويون والبلاغيون على حدّ السواء. وننتخب من القضايا اللفظ والمعنى والعلاقات الدلاليّة وتقسيم الكلام. ونحن ننتخب هذه القضايا لأنّ الأصوليين والمفسّرين خاضوا فيها أيضًا كما سنبيّن.

**1.2.1. قضيّة اللفظ والمعنى عند النحويين والبلاغيين**

نظر النحاة والبلاغيون في ثنائيّة اللفظ والمعنى. وطرحوا سؤال العلاقة بينهما هل هي اعتباطيّة أم مبرّرة.؟

**1.1.2.1.آراء النحاة في قضيّة اللفظ والمعنى**

يجمع النحاة على الفصل بين اللفظ والمعنى. فاللفظ [1]((خاصّ بما يخرج من الفم من القول)) (الاستراباذي ،1993:ص4 )."والمعنى" ((ما يقصد بشيء ))(الجرجاني، د.ت: ص185).والمقصود بالشيء ما "تواطؤا "على تسميته بلفظ ما (الاستراباذي،1993:ص5) وهذا المعنى الأول المتواضع عليه ويتفرّع عنه معانٍ ثوانٍ يقول الجرجاني : (( تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللّفظ معنًى ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر...)) ويُتوصّل بواسطة "الاستدلال" إلى "معنى المعنى"" (الجرجاني ،1984:ص263و262).والعلاقة بين اللفظ و المعنى غير مبرّرة في تصوّر أغلب النحويين. بدءًا من سيبويه القائل : (( اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين و المعنى واحد و اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين .))(سيبويه، 1988: ص24). وما يعنينا من قول سيبويه ليس النظر في العلاقات الدلاليّة فذلك نرجِئُه إلى حينه بل بيان الفصل بين اللفظ و المعنى هذا الفصل أقرّه ابن جني في "الخصائص" ((فالمعنى إذًا هو المكرّم المخدوم و اللفظ هو المبتذل الخادم .))( ابن جني ،1952:ص 151 ). وأسباب هذا الرأي بعلويّة المعاني على الألفاظ عديدة لن نغوص فيها . إنما يعنينا تفكير النحاة في الدلالة وتدقيقهم النظر في مكوّناتها. ومقابل هذا الرأي باعتباطيّة العلاقة بين اللفظ والمعنى هناك رأيٌ قائل بتبريريّة العلاقة( la motivation )بين الدوال و مدلولاتها .وهو رأي ابن جني الذي لم يكن مفردًا فهناك فلاسفة مثل الفارابي وأدباء كابن حزم نظّروا لفكرة أن الألفاظ محاكاة للطبيعة (المسدّي، 1979،ص 79 ).

فوضعُ اللفظ إزاء معنى مبرّر وهذا يحدّ من القول بالاعتباطيّة في العلامة اللغويّة (Saussure, 1955, p100.).فالألفاظ تحاكي الطبيعة في مستوى الأصوات(les phones) والصواتم (les phonemes).أما الأصوات الخاصّة باللغة البشريّة تحمل معانٍ((فالحروف تساق على سمت المعنى المقصود و الغرض المطلوب .)) ومن أمثلة ذلك يورد ابن جني ((حرف الباء الذي يشبه صوت خفقة الكفّ على الأرض و الحاء التي تشبه مخالب الأسد .)) (ابن جني ، 1952: ص 163 ). وعلاوة على ما تحيل إليه الحروف بذاتها من معان فإن ابن جني يبيّن المعاني التي تنشأ عن اجتماع جنس مخصوص من الحروف يقول : (( الدالّ والتاء والطاء والرّاء واللاّم والنون إذا مازجتهنّ الفاء على التقديم والتأخير فأكثر معانيها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضعف.)) (ابن جني، 1952: ص 166).

---

[1] ميّز ابن يعيش بين اللفظ والكلمة. فاللفظ يشمل المهمل والمستعمل وما وضع لمعنى ومالم يوضع وذلك بخلاف الكلمة الدالّة على معنى مفرد بالوضع. ومثال ابن يعيش "الرجل" وهي لفظة تشتمل على كلمتين: فأداة التعريف كلمة ورجلٌ كلمة.

(ابن يعيش، د.ت: ص 18 و19)

وأما الصواتم" وهي الوحدة التمييزيّة الدنيا" (Dubois et autres ,2002, P 360) . فمنهاما هو مبرّر و ليس اعتباطيّا لمحاكاة الصوتم لحال الأشياء في الكون ومن براهين ابن جني على ذلك التمييز الصوتميّ بين "قَضَمَ" و "خَضَمَ" ((فكانت الخاء للرطب كالبطيخ لرخاوة هذا الحرف والقاف للصلب اليابس ))( ابن جني ، 1952: ص 158 ). وهذا يتعارض مع ما رأي النحاة القائل بالاعتباطيّة ( ابن جني ، 1952: ص164) . ونحن أوردنا رأي ابن جني في الدلالة لبيان المدى الذي وصل إليه الفكر اللغويّ العربيّ من عقلنة المسائل اللغويّة والبحث عن أنماط انتظام الدلالة وامتزاجها باللفظ. ولئن كانت هذه آراء اللغويين فإن البلاغيين قد درسوا اللفظ والمعنى أيضا. وسنعرض لشيء مما توصّلوا إليه في المسألة.

**2.1.2.1. آراء البلاغيين في قضيّة اللفظ و المعنى**

اهتمّ البلاغيون كما ذكرنا في الجانب المفهوميّ بكلّ ما يبلّغ المعنى فالبلاغة ((بلوغ المتكلّم في تأدية المعنى حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها.))(التفتازاني، 2013: ص415). ولهذه الغاية نظر البلاغيون في المعاني والألفاظ. فطرح الجرجاني سؤال من الأسبق أهي الألفاظ أم المعاني ؟ . (الجرجاني، 1984: ص 416). ويجيب عن هذا السؤال بالقول بأسبقيّة المعاني على الألفاظ يقول فالجرجاني :((فكيّف يُتصوّر أن تسبق المعاني (يقصد الألفاظ) و أن تتقدّمها في تصوّر النفس إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء.)) (م .ن ،ص 417) وعلى غرار الجرجاني يعالج الجاحظ قضية اللفظ و المعنى فيذهب إلى أنّ "المعاني هي القائمة في صدور النّاس المتصوّرة في أذهانهم " وما " يُحيى تلك المعاني ذكرهم لها" (الجاحظ ، 1998:ص75). أما كيفية الدلالة على المعاني فتكون بالألفاظ و بدون الألفاظ يقول الجاحظ :((وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظٍ وغير لفظٍ خمسة أشياء لا تنقصُ و لا تزيدُ أوّلها اللفظ ثمّ الإشارة ثم العقدُ ثم الخطُّ ثم الحال التي تُسمّى نِصْبةٌ و النِصبةُ هي الحال الدّالة.)) (م.ن).

نلاحظ أن الجاحظ إلى جانب تمييزه بين اللفظ والمعنى فإنّه يبيّن خمسة طرقٍ لبلوغ المعنى. وقبل تحليل "أصناف الدلالات على المعني " وجب أن نشير إلى أنّ هذا المقاربة البلاغيّة لأصناف الدلالات انطلقت مع الجاحظ و تواصلت مع البلاغيين من بعده[1] .

[1] يتناول ابن قتيبة وهو معاصر للجاحظ ذات المسألة في فصل سماه " الاستدلال بالعين و الإشارة و النِصبة "

نستطيع أن نصنّف الدلالات عند الجاحظ إلى صنفين :

- ✓ دلالات لغويّة: اللفظ والخطّ.
- ✓ دلالات غير لغويّة: الإشارة والعقد والنِصبة.

و"اللفظ" قد سبق أن عرّفناه والجاحظ يقصد به المنطوق و "الخطّ" هو الكتابة (الجاحظ، 1998:ص79). و "الإشارة" "تكون باليد و بالرأس و بالعين و الحاجب و السّوط فيكون ذلك زجرًا ردعًا ويكون وعيدًا و تحذيرًا " (م.ن:ص77). أما "العَقْدُ" "فهو الحساب دون اللفظ و الخطّ" (م.ن:ص80).و الجاحظ يرى أنّ حساب الليل و النهار و حساب الفصول علامات دالّة على قدرة الله فالجاحظ ينطق عن تصوّر دينيّ لمسألة الدلالة .فهو يرى بأنّ جميع "المخلوقات دوالّ للمدلول السرمديّ وهو الله" (صمود،1981، ص 158).و خامس الدلالات النِّصبةُ . "وهي الحال الناطقة بغير لفظٍ " (الجاحظ، 1998:ص81). ((فالأجسام الخرس الصامتة ناطقة من جهة الدلالة ...كما خبّر الهُزال و كسوف اللون عن سوء الحال ، وكما ينطق السِّمن و حسن النضْرة عن حسن الحال.))( الجاحظ ، 1965:ص 34).ومجمل الحديث عن منجز الجاحظ في ما يخصّ موضوعنا أنّه انطلق من العلامات الدالّة وصولاً إلى العلامة اللغويّة على وجه الخصوص (صمود،1981، ص 157). ومقاربته للدلالة هي مقاربة سياقيّة ومقاميّة بالأساس فالعلامات الدالّة غير لغويّة من نِصبة وعَقْد وإشارة علامات معناها يحصل في مقامات إنتاجها وفي سياقات التخاطب.

نلاحظ بعد هذا العرض الموجز لثنائيّة اللفظ والمعنى في الفكر البلاغيّ والنحويّ أن كلاهما يذهب إلى الفصل بين "الدال" و "مدلوله " بمصطلح التفتازاني ولكن على اتفاقهم في هذا فإنّ مقاربتهما للدلالة تختلف. فالنحاة اقتصر اهتمامهم على الدلالة المتحققة باللفظ وذلك بخلاف البلاغيين الذين اهتمّوا بالدلالة اللغويّة وغير اللغويّة. بالإضافة إلى معطيات أخرى مقاميّة هي المحصّلة للبلاغة التي حدّها الجاحظ :(( بأنّها التماس حسن الموقع والمعرفة بساعات القول وقلّة الخرَق بما التبس من المعاني أو غمض.)) (الجاحظ، 1998:ص88).

---

(ابن قتيبة ، 1925:ص 181 )

و ابن وهب الكاتب (ت 335) يذهب مذهب الجاحظ في تقسيم الدلالة إلى لفظيّة و غير لفظيّة لكن يكتفي بأربعة أصناف من الدلالة يقول :" البيان على أربعة أوجه فمنه بيان الأشياء بذواتها و إن لم تبنْ بلغاتها ومنه البيان الذي يحصل في القلّب عند إعمال الفكر و اللبّ ومنه البيان باللسان ومنه البيان بالكتاب الذي يبلغ من بعد وغاب." (ابن وهب الكاتب،1969:ص 56 )


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

بعد النظر في علاقة اللفظ بالمعنى في نطاق العلامة اللغويّة الواحدة ننظر الآن في العلاقات التي تنشأ بين العلامات اللغويّة.

**2.2.1. العلاقات الدلاليّة**

اشترك النحاة والبلاغيون في دراسة العلاقات الدلاليّة ومصطلح "العلاقات الدلاليّة" لم يتواجد في الكتب القديمة و إنما هو مصطلح حديث (Ducrot et Todorov ,1972,p343) . وسبب توظيفنا له أن العلاقات الدلاليّة تسمية جامعة لعلاقات جزئيّة بين الألفاظ والمعاني مثل **الاشتراك** و **الترادف والأضداد.** وسنخصص القول في آراء النحاة و البلاغيين فيها .

**1.2.2.1. آراء النحاة في العلاقات الدلاليّة**

اهتمّ النحاة القدامى بعلاقة الاشتراك[1] وهذا الاهتمام يبرز في وضع حدّ للاشتراك يقول سيبويه:(( اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ...ومثال ذلك وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجِدان الضّالة وأشباه هذا كثير.)) (سيبويه، 1988:ص24). ومن جاء بعد سيبويه لم يُضيفوا إلى هذا التعريف شيئًا يقول ابن فارس:((اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا عين الماء وعين المال.)) (ابن فارس، 1993: ص 207). نلاحظ بأن هذا التعريف للاشتراك عام يصلح لأن يكون للاشتراك اللفظي والدلاليّ على حد السواء. وتفكير النحاة في ظاهرة الاشتراك لم يتوقّف عند وصف الظاهرة وحدّها بل ذهبوا أبعد من ذلك فقد انقسموا إلى مقرٍّ ومنكر للاشتراك. يقول السيوطي :((اختلف النّاس فيه، فالأكثرون على أنّه ممكن الوقوع.)) (السيوطي، 1986: ص 369). والحجّة الأساسيّة في القول بالاشتراك أنّ المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية (م، ن).

[1] سنستعمل مصطلح "الاشتراك" دون تخصيصه بلفظيّ أو دلاليّ لأنّ النحاة والبلاغيون كما سنبيّن لم يفصلوا بين المفهومين. بخلاف ما استقرّ في الدرس اللسانيّ اليوم من فصل بين الاشترك اللفظيّ(homonymie) والاشتراك الدلاليّ (polysémie ). ويعرّف John Dubois الاشتراك اللفظيّ بأنّه" تطابق صوتيّ أو كتابيّ بين وحدتين دالّتين أو أكثر"(Dubois et autres,2002 , 234) . فأوّل شروط الاشتراك اللفظيّ تعدد الوحدات الدالّة بخلاف الاشتراك الدلاليّ الذي يتحقق عندما تحمل العلامة اللسانيّة الواحدة أكثر من معنى و يكون بين المعاني تعالق ما يكتشف دياكرونيّا أو سانكرونيّا (Dubois et autres,2002 ,369,370) . ونشير إلى أن التمييز بين النمطين من الاشتراك ليس بالأمر الهيّن وعلى هذه المسألة عقدت المؤلفات اللسانيّة.

وحجّة المنكرين للاشتراك وأبرزهم ابن درستويه أنّ المعاني ولئن تعددت ضمن ذات اللفظ فإنها تعود إلى ذات المعنى فيبطل الاشتراك حينها يقول ابن درستويه :(( إذا اتفق البناءان في الكلمة و الحروف ثم جاءا لمعنيين مختلفين لم يكن بدٌّ من رجوعها إلى معنى واحدٌ يشتركان فيه فيصيران متفقي اللفظ و المعنى .)) (ابن درستويه، 2004، ص 112). والعلاقة الثانية التي تحدّث فيها النحاة هي الترادف و يعرّف ابن جني الترادف بقوله:(( تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه.)) ( ابن جني ، 1952:ص113) وانقسم النحاة بين مقرٍّ و رافض للترادف. و الحجّة الرئيسيّة للقائلين بالترادف مستمدّة من الواقع اللغويّ فهذه الظاهرة موجودة وقد عبّر عن ذلك ابن فارس :((لو كان لكلّ لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أنّ يعبّر عن شيء بغير عبارته وذلك أنّا نقول في لا "ريب فيه " لا شكّ فيه " فلو كانت الرّيب غير الشكّ لكانت العبارة عن معنى الريب بالشكّ خطأ.)) (ابن فارس، 1993: ص98). والرافضون للترادف حجّتهم أيضًا في إنكارهم للترادف من الواقع اللغويّ أيضاو يسوق هذه الحجّة أبو هلال العسكري[1]:((كل اسمين يجريان على معنى من المعاني و عين من الأعيان في لغة واحدة فأن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر و إلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه .)) (العسكري،1980: ص 13) وحجّة العسكري أنّه إذا وقع الترادف كان الاسم الأول أصلاً و الثاني زيادة يمكن إسقاطها من اللغة . وثالث العلاقات الدلاليّة الأضداد[2] يعرفه ابن فارس:(( من سنن العرب في الأسماء أنّ يسمّوا المتضادين باسم واحد نحو "الجون" للأسود و "الجون" للأبيض.)) (ابن فارس، 1993: ص99). وكالاشتراك و الترادف هناك اختلاف في القول بالأضداد. أما القائل به فمستنده أنّ تناقض المعاني لذات اللفظ لا يُغمض القصد لأن الكلام يوضح ما غمض في المفردة وهذا ما يبيّنه الأنباري:((كلام العرب يصحّح بعضه بعضًا وترتبط أوّله بآخره...فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنّها يتقدمها و يأتي بعدها ما يدلّ على خصوصيّة أحد المعنيين دون الآخر .))( الأنباري1987:ص2) فالحجة تخاطبيّة والمثال الذي يضربه ابن الأنباري لفظ "جلل" في قول الشاعر:

كل شيء ما خلا الموت جلل ★ والفتى يسعى ويلهيه الأمل

---

[1] أبو هلال العسكري لئن عُرِف بأنّه ناقد من خلال كتابه الشهير" سرّ الصناعتين " فإن له جهود لغويّة في كتابه " الفروق في اللغة" لذلك نجعله من النحاة .

[2] ننبّه إلى أن **الأضداد** بخلاف **التضاد. فالتضاد (antonymie)** "هي الوحدات المتقابلة من حيث المعنى" (Dubois et autres,2002,40) . والأضداد المعاني المتقابلة ضمن الوحدة أو اللفظ الواحد.


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

فمعنى "جلل "في البيت الحقير وما وضّح المعنى ما سبقه " كلّ شيء ما خلا الموت" و ليس الجلل بمعنى العظيم (م.ن).

وحجّة المنكرين للأضداد أنّ اللفظ الذي يُحمَل على المعنى وضدّه يكون بين لغتين وليس ضمن لغة واحدة (السيوطي، 1986 ،ص 396). وما نستنتجه من جملة هذه الآراء في العلاقات الدلاليّة أن التفكير النحويّ بلغ مرحلة متقدّمة من النظر في معاني الألفاظ وما ينشأ بينها من ترابط أو تقابل والحجّة والتبرير المنطقيّ كان عماد تفكيرهم. لكن هذا لا ينفي أننا لا نجد كتابًا مفردًا للعلاقات الدلاليّة في التراث النحويّ ومجمل هذه الآراء كانت ومضات في المؤلفات.

**2.2.2.1. آراء البلاغيين في العلاقات الدلاليّة**

درس البلاغيون الآليات البلاغيّة المولّدة لعلاقات الدلاليّة. ومن الآليات التي تفطنوا لدورها في إحداث الاشتراك المجاز. والمجاز كما يعرّفه الجرجاني:((كلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضِعها.)) (الجرجاني، 1988 :ص304).و إذا تعددت معاني اللفظ الواحد وقع الاشتراك وقد بيّن السيوطي أنّ هناك ستّة معان تنشأ في المشترك "عين" عبر المجاز ((الراجع إلى التشبيه فستّة معانٍ: العين الجاسوس تشبيهًا بالعين لأنّه يطلع على الأمور الغائبة ...)) ولا ينفي هذا الفرق بين المجاز و الاشتراك فالمجاز أن يورد اللفظ لمعنيين أحدهم حقيقيّ و الآخر مجازيّ و ذلك بخلاف الاشتراك وهو وجود أكثر من معنى حقيقي لذات اللفظ لكنّ الفصل بين الحقيقة و المجاز ليس أمرًا هيّنًا وهذه المسألة يطرحها السيوطي نقلا عن القاضي عبد الوهاب :((اعلم أنّ الفرق بين الحقيقة و المجاز لا يُعلم من جهة العقل و لا السمع و لا يُعلم إلا بالرجوع إلى أهل اللغة والدليل على ذلك أنّ العقل متقدم على وضع اللغة ، فإذا لم يكن فيه دليل على أنّهم وضعوا الاسم لمسمّى مخصوص امتنع أن يعلم به أنّهم نقلوه إلى غيره.)) (السيوطي، 1986: ص 362). و المثال على ما قال السيوطي "الصلاة" و هي في الحقيقة الدعاء لكن الحقيقة التبست مع استعمالها المجازي وهو الفريضة التعبّدية. فأصبحت الصلاة من الاشتراك الدلاليّ لإحالتها على أكثر من معنى حقيقي. ومن موقعات الالتباس بين الحقيقة والمجاز أن يستعمل اللفظ في إطار يحتمل الحقيقة والمجاز على السواء وهو ما بينه الجرجاني فالشفة للإنسان و الجحفلة للفرس فإذا أُستعملت الشفة في الفرس كانت استعارة لأنّها موضوعة للإنسان فإذا قلت الشفة في موضع جرى ذكر الإنسان و الفرس دخل السامع بعض الشبهة فإذا توهمت جري الاستعارة في الاسم زالت عنها هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك (الجرجاني، 1988:ص23و24).

وصفوة ما تقدم أنّ النحاة والبلاغيين اهتمّوا بالدلالة في نطاق العلامة اللفظيّة و غير اللفظيّة و بحثوا في علاقات العلامات ببعضها البعض فإما أنّها اشتراك أو ترادف أو أضداد ولايقف تفكير النحاة عند حدود العلامة مفردة بل يتجاوزها للحديث عمّا ينتج من معاني عند تركيبها. لذلك سنعتني في الفقرة الموالية بتقسيمات النحاة والبلاغيين لمعاني الكلام.

**3.2.1. أقسام الكلام عند النحاة و البلاغيين**

وجب تعريف الكلام قبل بيان تقسيمات النحاة والبلاغيين لأصنافه. وحدّ الكلام أنّه ((كلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه مفيدٌ لمعناه.)) (ابن جني،1952: ص17). فنحن عندما نتحدث عن أقسام الكلام نتحدث عن المعاني لأن شرط الكلام إفادة معنى و الإفادة لا تحصل إلا بالإسناد كما يذكر السيوطي . (السيوطي، 1992: ص 33). فكلّ كلام هو جملة (ابن جني، 1952: ص17). وبخلاف الكلام والجمل نجد مصطلح "القول" الذي لا يُشترط الإفادة فيه. يقول ابن جني : ((و أما القول فأصله كل لفظ مذِل به اللّسان تامًّا أو ناقصًا.)) (م.ن). فكلّ كلام قول وليس كل قول كلامًا.

**1.3.2.1.تقسيمات النحاة للكلام**

اختلفت تقسيمات النحاة للكلام فمنهم من جعل للكلام أربعة أقسام كقطرب القائل:((أقسام الكلام أربعة : خبر و استخبار وهو الاستفهام ،طلب ونداء.)) (السيوطي، 1992: ص 34). ومن النحاة من جعلها ستّة مثل الأخفش:((خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمنّ.))ومن أسباب اختلاف تصنيفات النحاة عدم استقرار المصطلحات المتّصلة بمعاني الكلام وعدم اتفاق النحاة المتقدمين على حدّ دقيق للإنشاء يُميّزه عن باقي أصناف الكلام. (ميلاد ،2001: ص 230و231). و رغم اختلاف النحاة في تقسيماتهم فإن المتأخرين منهم يجمعون على أن الكلام إما خبر أو إنشاء و مقياسهم قبول المطابقة مع الخارج للخبر و عدم إمكان المطابقة في الإنشاء يقول السيوطي:(( (الكلام) هو خبر إن احتمل الصّدق و الكذب وإلاّ فإنشاء و الأصح انحصاره فيهما.)) (السيوطي، 1992:ص 34). هذا ما انتهى إليه النحاة.

**2.3.2.1.تقسيمات البلاغيين للكلام**

اعتمد البلاغيون على منجز النحاة فقد كانت أحكام النحو ومعانيه المنطلق للبلاغيين في دراسة أشكال تحقق الكلام في المقامات (ميلاد ،2001: ص 322). وهذا التأثر يبدو واضحًا في تقسيمات الكلام. فقد جعل البلاغيون الكلام "خبرًا" وطلبًا" ومقياسهم ذات مقياس النحاة وهو المطابقة يقول ابن وهب: (( وليس في فنون القول ما يقع به الصدق والكذب غير الخبر والجواب إلا أن الصدق

والكذب يستعملان في الخبر.))(ابن وهب الكاتب، 1969:ص94). و ((الطلب كلّ ما طلبته من غيرك و منه الاستفهام و النداء و الدعاء و التمني لأنّ ذلك كلّه طلب .)) (م.ن، ص93). وذات القسمة وذات المصطلحات تواصلت مع السكّاكي (السكّاكي، 1986: ص164). ومصطلح الإنشاء تبلور في التفكير البلاغيّ مع شرّاح السكّاكي (ميلاد ،2001:ص 357). وقد عرّف التفتازاني الإنشاء بأنّه (( يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه.)) (التفتازاني،2013: ص406). والإنشاء مفهوم أوسع من الطلب لأنّه يضمّ الطلب كالاستفهام و الأمر والنهي و غير الطلب كأفعال المقاربة و المدح والذمّ وصيغ العقود ..." (م.ن).

ما نستنتجه من تقسيمات اللغويين والبلاغيين أن الدرس اللغويّ والبلاغيّ متكامل ضمن درس أكبر هو اللغة العربيّة فالبلاغيون أخذوا قسمة النحاة وأضافوا مصطلح "الإنشاء".

نكون بهذا قد أتممنا العنصر الأولى من مقالنا وهذا العنصر أصّلنا فيه العلوم الدلاليّة في الفكر النحويّ والبلاغي نظريّا ببيان منزلة مفهوم الدلالة والمعنى في الدرس النحويّ والبلاغيّ وإجرائيّا ببيان آراء النحاة والبلاغيين في قضايا دلاليّة. وهي اللفظ والمعنى ورأي القدامى يقول باعتباطيّة العلاقة بينهما في المجمل مع وجود تبرير في بعض الأحيان وقضية العلاقات الدلاليّة .وقد تفرّعت الآراء بين منكرٍ لظواهر الاشتراك والترادف والأضداد ومثبت وإلى جانب هذا بينّا أهم التقسيمات لمعاني الكلام.

والسؤال هنا هل العلوم الدلاليّة انحصر التفكير فيها في إطار العلوم اللغويّة أم تجاوز التفكير فيها إلى علوم مجاورة كعلم الفقه والتفسير؟

**2.العلاقة بين العلوم الدلاليّة وأصول الفقه و علوم التفسير**

انطلاقًا من القضايا الدلاليّة التي بينّاها في العنصر الأول نبحث في هذا العنصر عن أثر هذه القضايا في علوم الفقه والتفسير. ولتوضيح العلاقة بين هذه العلوم التي تبدو للوهلة الأولى منفصلة لزِم تبيان العلاقة المفهوميّة بين هذه العلوم ثمّ نُتبع هذا الجانب النظريّ من العلاقة بجانب إجرائيّ نطرح فيه تفكير الأصوليين والمفسرين في اللفظ والمعنى والعلاقات الدلاليّة وأقسام الكلام.

**1.2.الجانب المفهوميّ**

عرّفنا فيما سبق العلوم الدلاليّة ونتناول هنا مفهوم أصول الفقه و علوم التفسير من جهة علاقتها "بالدلالة" و "المعنى" وهي المصطلحات المتواترة في كتب التراث كما بينّا. والمصطلح الثاني في هذا العنصر "أصول الفقه" يعرّفه الآمدي بقوله :(( أصول الفقه هي أدلّة الفقه و جهات دلالاتها على الأحكام الشرعيّة و كيفيّة حال المستدلّ بها من جهة الجملة لا من جهة التفصيل بخلاف الخاصّة


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

المستعملة في آحاد المسائل.))(الآمدي،2003: ص21). نفهم من هذا التعريف أنّ أصول الفقه استدلال يهدف لاستنباط الأحكام الشرعيّة وفي عُرْف المنطق كل استدلال يجب أن ينطلق من مقدمات صحيحة فماهي مقدمات أصول الفقه؟. يحدّد الآمدي ثلاث مرتكزات لأصول الفقه ((أما ما منه استمداده فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعيّة.)) (م.ن) وما يعنينا من هذه العلوم علم العربيّة ووجوه إفادة علم أصول الفقه منها دلاليّة بالأساس يقول الآمدي:(( وأما علم العربية فلتوقّف معرفة دلالات الأدلّة اللفظيّة من الكتاب والسنّة وأقوال أهل الحلّ والعقْد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز و العموم و الخصوص و الإطلاق و التقييد و الحذف و الإضمار و المنطوق و المفهوم و الاقتضاء و الإشارة و التنبيه و الإيماء و غيره مما لا يعرف في غير علم العربية.)) (م.ن. ص 21و22)

نلاحظ من كلام الآمدي أن اللغة العربيّة كانت من العلوم الوسائل فالغاية منها معرفة دلالات الأدلّة اللفظيّة من الكتاب والسنّة فالمعنى غاية الأصوليّ كما هي غاية النحويّ والبلاغيّ. وما يُدعّم قولنا ما عرّف به ابن خلدون أصول الفقه:(( اعلم أنّ أصول الفقه أعظم العلوم الشرعيّة و أجلّها قدرًا و هو النظر في الأدلّة الشرعيّة من حيث تؤخذ منها الأحكام و التكاليف و أصول الأدلّة الشرعيّة هي الكتاب ..والسنة ..والإجماع.. والقياس. ثمّ بعد ذلك يتعيّن النظر في دلالة الألفاظ وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقّف على معرفة الدلالات الوضعيّة مفردة ومركبة والقوانين اللسانيّة في ذلك هي علوم النحو والتصريف والبيان...فكانت كلّها من قواعد هذا الفنّ ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغويّة.)) (ابن خلدون، 1950، ص418و419) .

ما نستفيد ممّا قال ابن خلدون أنّ الصلة بين العلوم اللغويّة وعلوم أصول الفقه متجذّرة مفهوميّا والأمر الثاني أنّ النحو والتصريف والبيان جميعها باحثة في الدلالة وهذا يفنّد ما قيل بأنّ العلوم اللغويّة "صناعة دون مضمون وجسدٌ بلا روح" (حسّان ،1973، ص 336). وثالث المصطلحات "علم التفسير" وقد حدّه الزركشي بالتالي:((التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزّل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف، وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.)) (الزركشي، 1990: ص104و105) هذا التعريف يبيّن اعتماد المفسّرين على منجز اللغويين (النحو و التصريف ) و البلاغيين (علم البيان) لفهم القرآن . نستنتج مما تقدَم أن المفسّر و الأصوليّ يشتركان في المنطلقات اللغويّة مع النحاة ويختلفان في الغايات فالأصوليّ غايته استنباط الأحكام الشرعيّة و المفسّر غايته فهم النصّ القرآنيّ.


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

بعد شرح المفاهيم وبيان متانة الروابط بين هذه العلوم ننتقل للجانب الإجرائيّ من العلاقة بين العلوم الدلاليّة و أصول الفقه و علوم التفسير.

**2.2.الجانب الإجرائيّ**

بحث الأصوليون والمفسّرون في عدّة قضايا مشتركة بينهم وبين النحاة والبلاغيين ومن هذه القضايا اللفظ والمعنى والعلاقات الدلاليّة وتقسيم الكلام.

**1.2.2.قضية اللفظ و المعنى عند الأصوليين و المفسّرين**

**1.1.2.2. آراء الأصوليين في قضيّة اللفظ و المعنى**

من أهمّ الآراء في قضيّة اللفظ و المعنى ما قدمه الغزالي في كتابه «معيار العلم» وقد قام بتفصيل عناصر تحقق الدلالة إلى دالّ يتمثّل في "اللفظ" و"الكتابة" والمدلول أو المعنى وهو في "النفس" وفي "الأعيان" (الغزاليّ ، 2016 :ص73). ورأي الغزالي يذكرنا بما انتهى إليه النحاة من فصلٍ بين اللفظ و المعنى و اعتباطيّة العلاقة الجامعة بينهما و قول الغزالي بأن المعاني في النفس وفي الخارج عرضنا له مع الجاحظ (الجاحظ ، 1998،ص75).. لكن هذا لا ينفي ما قدمه الغزالي من إضافة في هذه القضيّة فقد نظر في السلسلة المنطقيّة الموصلة للمعنى يقول:((الكتابة دالّة على اللفظ و اللفظ دالّ على المعنى الذي في النفس و الذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان فما لم يكن للشيء ثبوت في نفسه لم يرسم في النفس مثاله ... وما لم ينتظم اللفظ الذي ترتّب فيه الأصوات و الحروف لا ترسم كتابة للدلالة عليه .)) (الغزاليّ ، 2016،ص73).

نمثّل لمراحل بلوغ المعنى بالرسم التالي:

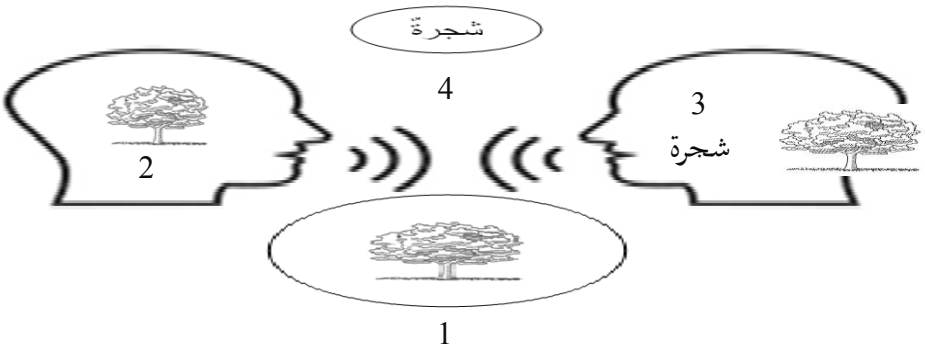


رسم رقم (2)

نلاحظ أثر البلاغيين في هذا التصوّر لسلسلة تحقق المعنى (الجرجاني ، 1984 :ص 417 ). غير أنّ منطلقات الغزالي فلسفيّة لا بلاغيّة. فقد فكّر في الألفاظ و المعاني من زاوية "مراتب وجود الأشياء" يقول الغزالي: (( اعلم أن المراتب فيما نقصده أربعة و اللفظ في الرتبة الثالثة ،فإنّ للشيء وجودًا في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثمّ في الكتابة.)) (الغزاليّ ، 2016 :ص73). فهذا الترتيب خاضع لمنطق الموجودات فالأشياء توجد ثم يراها الإنسان فترتسم صورتها في ذهنه ثم يتلفّظ بما في ذهنه عن ذلك الشيء أويكتبها بعد التلفّظ .

**2.1.2.2.آراء المفسّرين في قضيّة اللفظ و المعنى**

لم يجِد المفسّرون عن تفكير النحاة والبلاغيين والأصوليين في ما يخصّ اللفظ و المعنى فاللفظ خادم لمخدوم هو المعنى كما رأى ابن جني (ابن جني،1952،ص 151). فالألفاظ وعاء يحتمل المعاني (الزركشي، 1990 ، ص 315). ويقسّم الزركشي العلوم التي يحتاجها المفسّر إلى "لفظيّة" وهي التصريف و الاشتقاق و الإعراب و "معنويّة" وهي علم المعاني و البيان (م.ن،ص313و314). وفي هذه القسمة للعلوم تأكيد للفصل القائم بين اللفظ والمعنى واعتباطيّة الصلة بينهما .وبخلاف القول بالاعتباطيّة يبرّر الزركشي العلاقة بين اللفظ و المعنى . فالصوتم (phonème) حامل لمعنى. وهذا يبرهن عليه الزركشي في مقارنته بين الآيتين التاليتين :

﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (الأنبياء،11)

﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(الزخرف، 32)

"علوّ الصّاد من الجهارة والإطباق" لذلك أفادت معنى "الإطلاق" و "التمادي" بخلاف السين "وهي من السرّ" تحمل معنى "السعة الجزئيّة" و "ما يُحصر من الشيء" (م.ن، ص53). يذكرنا رأي الزركشي بما ذهب إليه ابن جني في باب ((تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)) (ابن جني، 1952، ص145). ولكن هذا لا يعدم الفروق بينهما فالمفسّر ينطلق من مدوّنة هي القرآن و اللغويّ ينظر في القرآن و غير القرآن.

**2.2.2. العلاقات الدلاليّة عند الأصوليين والمفسّرين**

بينّا في ما تقدم أصناف العلاقات الممكنة بين الألفاظ و المعاني و اختلاف النحاة و البلاغيين في إثبات و إنكار وجودها وهذه الآراء سنتتبع أثرها في ما كتب الأصوليون و المفسّرون.

**1.2.2.2. آراء الأصوليين في العلاقات الدلاليّة**

 E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

يُمكن أن نضبط سبع علاقات دلاليّة تحدّث عنها الغزالي في «معيار العلم» وهي "المطابقة" و "التضمّن"و "الاستلزام" و"الاشتراك" و "التواطؤ" و "الترادف" و "التزايل" . وانطلاقًا من تصنيف الغزالي نتبيّن بعض آراء الأصوليين في المسألة.

❖ "المطابقة" أي تطابق اللفظ مع الصورة التي رسمت في النفس والشيء الموجود في الخارج. و المطابقة تتحقق بلفظ جزئيّ يقول الغزالي:(("اللفظ الجزئيّ" ما يمنع نفس تصوّر معناه عن وقوع الشركة في مفهومه كقولك :(زيد) و(هذا شجرٌ).فإنّ المتصوّر من لفظ (زيدٍ) شخص معيّنٌ لا يشاركه غيره في كونه مفهومًا من لفظ (زيدٍ).)) (الغزاليّ ، 2016: ص69).

❖ "التضمّن" وهي تضمّن اللفظ الواحد لمعانٍ يحتويها مثل ((دلالة لفظ البيت على الحائط)). (م.ن،ص67). وتحقق التضمّن يكون بواسطة لفظ كليّ ((وهو الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه كقولك (الإنسان) و (الفرس) وجميع أسماء الأجناس والأنواع والمعاني العامّة.)) (م.ن).

❖ "الالتزام" و "الاستتباع" وهو ما يتبع المعنى أو "الموجود" من موجودات أخرى مثل "دلالة لفظ السقف على الحائط." (م.ن).

❖ الاشتراك أو "المشتركة" من اللفظ. وهي ((اللفظ الواحد الذي يُطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة إطلاقًا متساويًا "كالعين"، تُطلق على العين الباصرة وينبوع الماء و قرص الشمس و هذه مختلفة الحدود و الحقائق.)) (م.ن،ص 80). وفي تعريف الغزالي نلاحظ تأكيده على الاختلاف بين الحدُود أو المتصوّرات الذهنيّة والحقائق وهي الموجودات كشرط لتحقق الاشتراك. وذلك لتمييز المشتركة من "المتواطئة" التي "يدلّ لفظها على أعيان أو حقائق متشاركة في حقيقة جامعة و حدّ واحد. (م.ن، ص 80). وضمن الاشتراك عالج الأصوليون علاقة(الأضداد)يقول أبو الحسن البصري : (( أطلق أهل اللغة اسم القُرْءِ على الطهر و الحيض ، وهما ضدّان :فدلّ على وقوع الاسم المشترك في اللغة.)) (الآمدي، 2003: ص38). وفي تعريف الأصوليين للاشتراك يبرز أثر اللغويين الذين اجتمعت آراءهم على أنّ المشترك "ما اتفق لفظه و اختلف معناه" لكن معالجة الأصوليين تمتاز بدقّة أكبر خاصة و أنهم يميّزون بين "المشتركة" و "المتواطئة " وهو ما غاب عن كتب اللغويين . والأثر الثاني للدرس اللغويّ يبرز في الجدال الحاصل بين الأصوليين حول إثبات ظاهرة الاشتراك و إنكارها وهو مواصلة لنقاشات النحاة في المسألة. بل ونجد من المثبتين ما يحتجّ


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

بمثل ما احتجّ النحاة يقول الآمدي: (( أما بيان الوقوع فقد قال قوم :إنّه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة مع أنّ المسميات غير متناهية و الأسماء المتناهية ضرورة تركبها من الحروف المتناهية لخلت أكثر المسميات عن الألفاظ الدالّة عليها. )) (م.ن: ص37). وحجّة المنكرين ((المقصود من وضع الألفاظ إنّما هو التفاهم وذلك غير متحقق مع الاشتراك من حيث إن فهم المدلول منه ضرورة تساوي النسبة عبر المعلوم من اللفظ والقرائن فقد تظهر وقد تختفي وبتقدير خفائها يختل المقصود من الوضع وهو الفهم.)) (م.ن، ص38.39).

❖ المتواطئة، (( هي التي تدلّ على أعيان متعدّدة بمعنى واحد مشترك بينها كدلالة اسم (الإنسان) على زيد وعمرو ودلالة اسم(الحيوان) على الإنسان و الفرس و الطير لأنّها مشاركة في معنى الحيوانيّة و الاسم بإزاء ذلك المعنى المشترك المتواطئ بخلاف (العين) على الباصرة وينبوع الماء)) (الغزاليّ، 2016: ،ص80). فالمشتركة في اللفظ اختلفت حدودها و حقائقها فلا رابط بين عين الشمس و العين الباصرة في تصوّر الغزالي بينما المتواطئة يكون بيت الموجودات التي تحيل إليها معنى جامع.

❖ الترادف. يعرّفه البيضاوي بأنّه (( توالي الألفاظ المفردة الدّالة على معنى باعتبار واحد كالإنسان و البشر.)) (البيضاوي، 2008: ص80) وما اختلف فيه النحاة في الترادف يتواصل مع الأصوليين الذين انقسموا إلى منكر ومثبت للترادف . ومن حجج المثبتين للترادف أنه لا مجال لإنكار الجواز العقلي للترادف فوضع لفظين لذات المسمّى ثم يتفق الناس عليه ممكن (الآمدي، 2003: ص42).والواقع اللغويّ أهم حجة في إقرار الترادف يقول الآمدي:((ما نقل عن العرب قولهم :(الصهلب و الشوذب) من أسماء الطويل و (الهتر والبحتر) من أسماء القصير. )) وهذه الحجج شبيهة بما ذكرنا من احتجاج ابن فارس (ابن فارس، 1993:ص98). أما المنكرون فأبرز براهينهم أن ((وضع الألفاظ المتعددة للمسمّى الواحد يُعطّل أحدهم فائدة الآخر )) (الآمدي، 2003: ص42). وهذه من حجج النحاة . (العسكري، 1980:ص 13).

❖ المتزايلة ((هي الأسماء المتباينة التي ليس بينها شيء من هذه النِسَب ك(الفرس) و (الذهب).)) (الغزاليّ ، 2016: ص69).

هذا العرض السريع لآراء الأصوليين في العلاقات الدلاليّة يبيّن أنّهم لم يكونوا مجرّد ناقلين لما تداوله النحاة و البلاغيين بل طوّروا في الدرس اللغويّ والدلاليّ على وجه الخصوص و التطوير يبرز في


E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

الجانب الاصطلاحيّ الذي امتاز بتدقيق مفاهيم كالمتواطئة التي أُخرجت من المشترك و في العلاقات الدلاليّة التي لم يتحدث عنها اللغويون.

**1.2.2.2. آراء المفسّرين في العلاقات الدلاليّة**

اهتمّ المفسّرون بالعلاقات الدلاليّة وأبرز هذه العلاقات الاشتراك لأنّ شرط الدارس للقرآن أن يتتبع المعاني المختلفة للفظ لذلك يرى الجطلاوي بأنّه لا يخلو كتاب من كتب التفسير من الحديث عن ظاهرة الاشتراك (الجطلاوي ،1997، ص258). وحدّ الاشتراك عند الزركشي :(( قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين فيسمّى الراجح ظاهرًا و المرجوح مؤوّلاً .)) (الزركشي، 1990: ص104و105).

والبارز في هذا التعريف ظهور مصطلحات جديدة هي الظاهر و المؤوّل و المصطلحات تنطق عن فكر المفسرين الذي يرون النصّ القرآني حاملاً لظاهر يّفهم و باطن يؤوّل (الجطلاوي ،1997، ص35). ويصطلح المفسرون على المعاني المتعددة بالوجوه و الألفاظ بالنظائر (السيوطي ،301:2008).وقد صُنّفت كتب كثيرة بعنوان "الوجوه والنظائر" من أقدمها كتاب مقاتل بن سليمان في القرن الثاني للهجرة . و الأضداد ضربٌ من الوجوه غير أن الوجوه فيها تتقابل يقول الزركشي: (( الكلام يحتمل الوجهين لأنّ العرب تقول رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه و رغبت في الشيء إذا حرصت عليه .)) (الزركشي، 1990: ص68).

وعلى غرار الاشتراك عالج المفسّرون الترادف وما عرّف به المفسرون هذه العلاقة الدلاليّة لا يخرج عمّا ذكر النحاة فالطبري يقول في الترادف :(( هو اختلاف الألفاظ و اتّفاق المعاني كقول القائل هلمّ و أقبل و تعالى ...ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني.)) ( الطبري، 1954: 58) مقابل هذا المفهوم الواسع للترادف يجعل الزركشي للترادف قواعد ضمن فصل سمّاه (( قاعدة في ألفاظ يظنّ بها الترادف وليست منه.)) (الزركشي، 1990: ص68).

- ✓ قاعدة الاستعمال : يجب أن ينسجم اللفظ المترادف مع جميع الاستعمالات : وتطبيق هذه القاعدة يُبطل ترادف (الخوف والخشية ) ((لأنّ الخشية تكون مع عظم المخشيّ وإن كان الخاشيّ قويًّا .)) و (( الخوف لضعف القوّة )) (م.ن) ومثال الزركشي في ذلك ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ (الرعد،21)فالناس يعظّمون الله فتكون الخشية و يكونون ضعفاء يوم الحساب. (م.ن)

- ✓ قاعدة الاشتقاق: يشترط الزركشي في الترادف أن يكون جذر اللفظين حاملاً لذات المعنى وهذا ما لا يتوفّر في المعنى الذي يفيده جذر الخشية والخوف .فالأول (خ.ش.ي) متى قُلّب دلّ على العظمة فالشيخ للسيّد الكبير و الخيش ما غلظ من الكتّان .و جذر(خ.و.ف)تدلّ تقليباته على الضعف .(م.ن).

نستنتج ممّا تقدم أن المفسرين أخذوا عن اللغويين المفاهيم العامة للاشتراك و الترادف و الأضداد لكن للمفسّرين بصمتهم في ما يخصّ الجهاز الاصطلاحيّ فأدخلوا مصطلحات ك"الراجح" و "المؤول" و "الوجوه" و"النظائر" و إلى جانب المصطلحات حدد المفسّرون قواعد للحكم بوقوع الترادف من عدمه .

بهذا نكون تبينّا أثر الدرس اللغويّ في الدرس الفقهيّ و التفسيريّ . من حيث اقتباس النظريات في اللفظ و المعنى و أصناف العلاقات الدلاليّة ولكن للأصوليين و المفسّرين إضافات هامة في هذه القضايا . نمرّ الآن لبيان قسمة الكلام لدى الفقهاء والمفسرين

**3.2.2. أقسام الكلام عند الأصوليين و المفسّرين**

**1.3.2.2. أقسام الكلام عند الأصوليين**

انتقل الاختلاف في تقسيم الكلام من الدرس اللغويّ والبلاغيّ إلى الدرس الأصوليّ فقد جعل الغزالي في ((معيار العلم )) ستة أصناف من معاني الكلام يقول : (( اعلم أنّ المعاني إذا ركّبت حصل منها أصناف كالاستفهام و الالتماس و التمنّي و الترجّي و التعجّب والخبر.)) (الغزاليّ ، 2016 :ص119). أما البيضاوي فيقسّم الكلام إلى "خبر" و"إنشاء" (البيضاوي، 2008: ص94) .وقد ظلّ الكلام على هذه القسمة التي أُخذت عن الثنائية التي توصّل إليها البلاغيون "الخبر و الطلب " وهي الثنائيّة عينها التي استقرّت لدى النحاة (ميلاد ،2001: ص 351). فما دخله الصدق و الكذب فهو خبر و إلاّ فهو إنشاء (الآمدي، 2003: ص 11).

**2.3.2.2. أقسام الكلام عند المفسّرين**

تتباين تقسيمات المفسّرين فالزركشي يضبط ستة أقسام هي : ((الخبر ،الاستخبار ، الشرط ،القسم الأمر ، النفي .)) (الزركشي، 1990:من ص425 إلى474) وهذا بخلاف ما ذهب له السيوطي وهو لغويّ ومفسّر. فقد قسّم هذا الأخير الكلام إلى خبر وإنشاء يقول :(( اعلم أنّ الحذّاق من النحاة و غيرهم و أهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيهما و أنّه ليس له قسم ثالث .)) (السيوطي ،2008: 570). ومقياسه نحويّ بلاغيّ وهو احتمال الكلام التصديق أو التكذيب بمطابقته مع الخارج من عدمها يقول :(( الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب ...و قيل الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من

الأمور إلى أمر من الأمور : نفيًا أو إثباتًا .)) والإنشاء(( ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام)) (ن.م،ص 571)

**3.الخاتمة**

نخلص من هذا البحث بثلاث نتائج أساسيّة

- اهتم النحاة و البلاغيون العرب بكيفيّة تحقق المعنى ، وانتهى البحث بهم إلى أنّ المعنى يتحقق بعلامة لغويّة و غير لغويّة .كما نظروا في العلاقات بين المعاني و الألفاظ وتوصّلوا إلى ثلاث علاقات أساسية هي الاشتراك و الترادف و الأضداد . ولم يقف النحاة عند هذا بل تتبعوا معاني الكلام فقسّموا الكلام إلى خبر و إنشاء .
- قضايا المعنى انتقلت من الدرس اللغويّ إلى علم أصول الفقه و علم التفسير.
- للأصوليين و المفسّرين إسهامات واضحة في دراسة المعنى فقد وضع الغزاليّ خطاطة واضحة لمسار تحقق المعنى. ووضع الأصوليون تصنيفات مختلفة عما في كتب النحاة للعلاقات الدلاليّة كالتضمين و الاستلزام و ميّزوا بين المشتركة و المتواطئة كما وضع المفسّرون مقاييس في تحديد الترادف هذا إلى جانب جهودهم في معالجة معاني الكلام .

## المصادر والمراجع

**المراجع العربيّة :**


- القرآن الكريم (رواية قالون عن نافع)
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952) .الخصائص ،تح ،محمد علي النّجار، ج 1و 2 مصر،المكتبة العلميّة.
- ابن خلدون ،عبد الرحمان.(1950).مقدّمة ابن خلدون ،تح ،علي عبد الواحد وافي ، القاهرة،مصر ،دار الشعب
- ابن درستويه،أبو محمد عبد الله بن جعفر. (2004).تصحيح الفصيح وشرحه ،تح،محمد بروّى المختون ومراجعة رمضان عبد التوّاب،القاهرة،مصر :وزارة الأوقاف.



E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

- ابن سليمان،مقاتل.(2011). الوجوه والنظائر في القرآن الكريم،تح ،حاتم صالح الضّامن،بغداد ،العراق،مكتبة الرشد.
- ابن فارس،أبو الحسين أحمد. (1993).الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ط1.

تح، عمر طاروق الطبّاع ،بيروت ،لبنان ،مكتبة المعارف .

- ابن قتيبة،أبو محمد عبد الله بن مسلم .(1925).عيون الأخبار ،ج 2،بيروت ،لبنان،دار الكتاب العربيّ .
- ابن وهب الكاتب،أبو الحسين إسحاق .(1969).البرهان في وجوه البيان،تح ،حقي محمد شرف ،القاهرة،مصر،مكتبة الشباب .
- ابن يعيش،موفّق الدين. (د.ت).شرح المفصّل،ج1، مصر، إدارة الطباعة المنيريّة .
- الاستراباذي،رضيّ الدين. (1993).شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ،ط1 .تح ،حسن بن إبراهيم الحفصي ، ،سلسلة نشر الرسائل الجامعيّة.
- الآمدي، سيف الدين .(2003).الإحكام في أصول الأحكام ،ط1،تح، عبد الرزاق عفيفي ، دار الصميعي للنشر و التوزيع .
- الأنباري ،محمد بن القاسم. (1987).كتاب الأضداد ،تح، محمد بن الفضل إبراهيم ، لبنان، بيروت،المكتبة العصريّة.
- البيضاوي ،ناصر الدين.(2008). منهاج الوصول إلى علم الأصول ،ط1،تح، شعبان محمّد إسماعيل،دار ابن حزم .
- التفتازاني، سعد الدين.(2013).المطوّل :شرح تلخيص مفتاح العلوم ،تح ،عبد الحميد هنداوي،ط3، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة.
- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر.(1998). البيان والتبيين ،ط3،تح ،عبد السلام محمد هارون ،ج1،القاهرة ،مصر،مؤسسة الخانجي.

- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر .(1965)،الحيوان ،ط2،تح ،عبد السلام محمد هارون ،ج1،مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده.
- الجرجاني ،عبد القاهر. (1984).دلائل الإعجاز، تح، محمود محمد شاكر ، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.
- الجرجاني،عبد القاهر. (1988).أسرار البلاغة في علم البيان،ط1،تص، محمد عبده ،تع ،محمد رشيد رضا ،بيروت، لبنان ،دار الكتب العلميّة.
- الجرجاني علي بن محمّد السيّد الشريف،(د.ت)معجم التعريفات ،تح محمد صديق المنشاوي ، القاهرة،مصر، دار الفضيلة .
- الجطلاوي،الهادي.(1998).قضايا اللغة في كتب التفسير: المنهج –التأويل –الإعجاز ، ط1،صفاقس ،تونس،دار محمد على الحاميّ.
- حسان،تمام. (1994). اللغة العربيّة معناها و مبناها ،الدار البيضاء،المغرب ، دار الثقافة.
- الداية ،فايز .(1983).علم الدّلالة العربي النظريّة والتطبيق ، ط2،دار الفكر بدمشق.
- الزركشيّ ،محمد بن عبد الله.(1990). البرهان في علوم القرآن ،ط1،تح ،جمال الحمدي الذهبي و إبراهيم عبد الله الكردي ،بيروت ،لبنان،دار المعرفة بيروت لبنان.
- السّكاكي،أبو يعقوب يوسف. (1986).مفتاح العلوم ،ط2،تح نعيم زرزور ، بيروت ،لبنان،دار الكتب العلميّة.
- سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.(1988).الكتاب،ط3، تح عبد السّلام محمد هارون ، ج1، مكتبة الخانجي القاهرة.
- السيوطي،جلال الدين. (2008).الاتقان في علوم القرآن ،تح شعيْب الأرنووط، دمشق، سوريا ، مؤسسة الرسالة ناشرون.
- السيوطي ،جلال الدين.(1986).المزهر في علوم اللغة و أنواعها ،بيروت ،لبنان،منشورات المكتبة العصريّة.



E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

- السيوطي ،جلال الدين. (1992).همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج،1،تح عبد العال سالم مَكرَم ،مؤسسة الرسالة .
- صمّود،حمّادي.(1981)التفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس (مشروع قراءة)،منشورات الجامعة التونسيّة ،المطبعة الرسميّة.
- الطبريّ،محمد بن جرير.(1954)تفسير الطبري:جامع البيان عن تأويل القرآن،ط2،تح، محمود محمد شاكر ،مكتبة ابن تيمية القاهرة.
- العسكريّ،أبو هلال.(1952).الصناعتين الكتابة و الشعر ،تح، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبيّ وشركاءه.
- العسكريّ،أبو هلال.(1980).الفروق في اللغة،ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة ،لبنان ،بيروت.
- عمر،أحمد مختار.(1975)علم الدّلالة ،القاهرة،مصر،عالم الكتب.
- الغزاليّ ،أبو حامد محمّد.(2016).معيار العلم في فنّ المنطق،دار المناهج للنشر و التوزيع.
- المسدّي،عبد السّلام.(1986)التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة ،ط2،الدار العربيّة للكتاب.
- ميلاد، خالد (2001).الإنشاء في العربيّة بين التركيب و الدّلالة: دراسة نحويّة تداولية ،تونس،كلية الآداب منوبة المؤسسة العربيّة للتوزيع .


- **المراجع الأعجميّة:**


- Dubois.J.et autres (2002) ,Dictionnaire de linguistique, Larousse-Bordas
- Ducrot.O.et Todorov. T.(1972), Dictionnaire encyclopédique du langage ,seuil ,col .points.
- De.Saussure.F.(1955).cours de linguistique générale ,Payot, paris.



E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894